

تقرير الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ويعرض آخر المستجدات منذ صدور تقريره الخاص المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/992). كما يتضمن وصفا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا التي تنتهي ولايتها الحالية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

ثانيا - الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، والتعاون مع الطرفين

٢ - لا يزال الوضع العسكري في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها متوترا ومتقلبا نظرا لأن أكثر من ٢٠٠٠ جندي من قوات الدفاع الإريتريّة، ومعهم دبابات ومدفعية ومعدات للدفاع الجوي، بدأوا دخول المنطقة في القطاع الغربي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتفيد التقارير بأن هذه القوات ظلت في المناطق العامة لمايليبا وأم حجر. ومنذئذ، يستمر تسلل قوات الدفاع الإريتريّة في القطاع الغربي، بل وامتد أيضا إلى القطاع المركزي. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت بعثة الأمم المتحدة عن توغل نحو ٣٥٠ فردا من الميليشيات الإريتريّة يشتبه في أنهم جنود بقوات الدفاع الإرتريّة في المنطقة الأمنية المؤقتة بالقطاع المركزي عبر نقطة تفتيش كيسكيس متجهين نحو صنعفي. ويتردد منذ ذلك الحين أن هناك زيادة كبيرة في أنشطة الأفراد المسلحين الإرتريين في القطاع المركزي في منطقة تسورينا بالقرب من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة، وقد لوحظ وجود أكثر من ٤٠٠ جندي إريتري إضافي في القطاع.

٣ - وزادت إريتريا من جديد قيودها على دوريات بعثة الأمم المتحدة، لا سيما في القطاعين الغربي والمركزي، حيث تُمنع البعثة من رصد أنشطة الأفراد المسلحين الإرتريين. كما أنه فيما بين ٦ و ٨ كانون الثاني/يناير، لم يُسمح لمركبات البعثة بالسفر بين أسمرة



وأديغرات عبر نقطة تفتيش تقع في مركز سرحا بالقطاع المركزي. وتشكل هذه القيود جميعا انتهاكا خطيرا لاتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والبروتوكول المبرم بين إريتريا والبعثة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٤ - وفي الجانب الإثيوبي، قامت القوات المسلحة الإثيوبية أيضا منذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر بتعزيز وجودها بنشر ٢١ مدفعا ميدانيا وأربعة مدافع هاون عيار ١٢٠ مم في منطقة راويان، في المنطقة المتاخمة في القطاع الغربي. كما لاحظت البعثة انتشارا أماميا للقوات الإثيوبية المسلحة في عدد من الأماكن، بما في ذلك ١٦ مدفعا ميدانيا بجوار آدي تاكالو (في القطاع الغربي)، وعدد غير محدد من المدافع في راما وكافنا (في القطاع المركزي).

٥ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت السلطات الإثيوبية بعثة الأمم المتحدة بأن أحد جنودها دخل المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الشرقي الفرعي دون إذن. ودخل أيضا المنطقة جنود من وحدته أرسلوا في أثره، وزعموا أن الميليشيات الإريتيرية أطلقت عليهم النيران مما أسفر عن إصابة أحد الإثيوبيين. وأكدت وقوع الحادث السلطات الإثيوبية التي سلمت للبعثة الجندي الذي زعم مروقه، وذكر أن جنديا إثيوبيا آخر قتل أثناء تبادل النيران. وصرح الجانب الإثيوبي لاحقا بأنه لا يوجد جنود مفقودون بين صفوفه.

٦ - وأبلغت القوات المسلحة الإثيوبية أيضا أنه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قيام نحو ١٥٠ فردا من قوات الدفاع الإريتيرية احتراق في مركز تابع للقوات المسلحة الإثيوبية ومنازل للمدنيين في المناطق الزراعية بالقرب من مدرسة تيراوار الابتدائية في القطاع المركزي. وأبلغت القوات المسلحة الإثيوبية البعثة أيضا أنه في ٧ كانون الأول/ديسمبر عبر نحو ٣٠ جنديا إريتريا مسلحا الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة، وأطلقوا النيران على مركز مراقبة إثيوبي بالقرب من قرية كسادهانسي في القطاع المركزي بالقرب من جسر ميريب. وأفادت أنباء بأن الجنود الإثيوبيين ردوا على النيران. وبينما زعم كل من الجانبين أنه أوقع خسائر بالجانب الآخر فإن أيا منهما لم يقر بمزاعم الآخر. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، وقع حادث إطلاق نيران في مركز عسكري إثيوبي يقع في عادي حنا بالمنطقة المتاخمة للقطاع الغربي. وزعم قائد إثيوبي محلي أن عددا من الجنود الإريتيريين هاجموا موقعه لكنهم رُدوا بعد قتال وجيز. وأكدت الميليشيات الإريتيرية في أقرب معسكر للمنطقة أنها سمعت إطلاق النيران لكنها لم تستطع تحديد مصدره.

٧ - ولا تزال البعثة تحقق في الحوادث المذكورة أعلاه، لكنها ليست في وضع يمكنها من تأكيد التقارير، ولا سيما نتيجة للقيود التي تفرضها إريتريا على تحركاتها وعدم وجود مراكز للمراقبة في المناطق المعنية.

حرية الحركة

٨ - كما ذكر في الفقرة ٣، فقد تعرضت دوريات البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى قيود إضافية على حرية حركتها، وفضلا عن منع دخولها في مناطق عديدة من القطاعين الغربي والمركزي، داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وفي المناطق المتاخمة خاصة بعد إدخال إريتريا لقواتها في القطاع الغربي. وعلاوة على ذلك، أغلقت إريتريا جسر حميرة الذي يعد ضروريا لتحركات البعثة عبر الحدود في القطاع الغربي، وخاصة بالنسبة للاتصالات والدعم اللوجستي بين أفرادها المرابطين في أم حجر داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وحميرة في المنطقة المتاخمة على الجانب الإثيوبي.

٩ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أوقفت الميليشيات المسلحة الإريترية دورية تابعة للبعثة من آدي كوالا تحت تهديد السلاح، وهددتها واحتجزتها بشكل مؤقت داخل المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الغربي. واحتجت البعثة بشدة على الحادث لدى السلطات الإريترية التي وافقت على بحث الأمر.

لجنة التنسيق العسكرية

١٠ - لم يعقد بعد الاجتماع الثامن والثلاثون للجنة التنسيق العسكرية، بسبب الخلافات بين الطرفين، كما جاء في التقرير الخاص المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر (S/2006/992). واستمرت البعثة رغما عن ذلك في إجراء اتصالات مع الطرفين بغرض تأمين اتفاق على تاريخ ومكان للاجتماع القادم للجنة، والتي تقوم بدور مهم في توفير محفل فريد للطرفين لمناقشة المسائل الأمنية والعسكرية وجها لوجه. ولذا، فإنني أناشد كلا من الطرفين بإعادة النظر في موقفه، والتعاون مع البعثة، وتحديد اشتراكهما في اللجنة.

ثالثا - حالة البعثة والمسائل ذات الصلة

١١ - في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بلغ إجمالي قوام العنصر العسكري للبعثة ٢ ٢٨٥ فردا منهم ٢٠٠٤ جنود، و ٥٦ من هيئة الأركان و ٢٢٥ مراقبا عسكريا (راجع المرفق الأول للاطلاع على التفاصيل).

١٢ - وإن قرار إريتريا بعدم التعاون مع القوائم بأعمال ممثلي الخاص، السيد عزوز النيفر، قد زاد بشدة من عرقلة عمليات الإدارة العليا للبعثة. وفي هذه الأثناء، دأبت السلطات الإريترية على إلقاء القبض على موظفي البعثة المعيّنين محليا واحتجازهم لأسباب تتعلق عادة بعدم وفائهم بالتزاماتهم نحو الخدمة الوطنية. وظل خمسة موظفين قيد الاحتجاز منذ ٨ كانون

الثاني/يناير. وبالإضافة إلى ذلك، حذرت السلطات الإريترية بعض هؤلاء الموظفين عند إطلاق سراحهم من العودة للعمل لدى البعثة. وقد أثرت عمليات الاعتقال والاحتجاز هذه في الروح المعنوية لدى الموظفين المحليين. إذ أنها تتنافى مع الاتفاق النموذجي لمركز القوات، ولذا فإنني أناشد السلطات الإريترية بأن تمتثل لالتزاماتها في هذا الشأن.

١٣ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (S/2007/4)، أبدى الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة عددا من الملاحظات بشأن التقرير الخاص الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/992)، بما في ذلك ما يتعلق بتعيين القائم بأعمال الممثل الخاص، وتحركات قوات الدفاع الإريترية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة، والقيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة.

١٤ - واستمرت إثيوبيا من جانبها في فرض الأنظمة الجمركية على إمدادات البعثة. ولا تزال السلطات تطلب من البعثة تقديم قائمة بالبضود التي سيتم شحنها إلى داخل البلاد على الرغم من اتفاق مركز القوات الذي وقعته الحكومة والأمم المتحدة.

رابعاً - لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا

١٥ - أكدت لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، في تقريرها الثاني والعشرين الوارد بالمرفق الثاني لهذا التقرير، على قرارها المعلن في البيان الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وأوضحت استعدادها لتقديم المساعدة في وضع علامات الحدود خلال الإثني عشر شهرا المقبلة إذا طلب الطرفان ذلك معا وقدمتا التأكيدات على التعاون والأمن. ولم يرد أي من الطرفين على البيان حتى الآن. وفي الوقت نفسه، فإن اللجنة بصدد إغلاق مكتبها الميداني في أديس أبابا، وتقليص أنشطتها ذات الصلة.

خامساً - الإجراءات المتعلقة بالألغام

١٦ - في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وقعت حادثة ناجمة عن لغم على طريق شيلالو - شيشيبيت في القطاع الغربي عندما اصطدمت مركبة بجهاز متفجر. غير أن قائد الميليشيات في شيلالو لم يسمح لموظفي البعثة بالسفر إلى مكان الحادثة لإجراء تحقيق. وعلاوة على ذلك، وقعت حادثتان منفصلتان ناجمتان عن لغمين في ١ و ١٠ من كانون الثاني/يناير. وفي الحادثة الأولى، اصطدمت شاحنة عسكرية إثيوبية بلغم مضاد للدبابات في بادمي بالقطاع الغربي، مما أسفر عن مقتل جندي وإصابة ثلاثة آخرين. ولم يتم التبليغ عن وقوع إصابات في الحادثة الثانية، لكن شاحنة المياه العسكرية الإثيوبية التي كانت في طريقها من بادمي إلى ديمبي غادامو أصيبت بعطب عندما اصطدمت أيضا بلغم مضاد للدبابات. وتحقق البعثة في هاتين الحادثتين.

- ١٧ - ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قامت معدات البعثة لإزالة الألغام بتطهير حوالي ٢٢٠٠٠٠٠ متر مربع من الأرض، ونحو ٢٠٠ كيلومتر من الطرقات. وقامت أفرقة إبطال الذخائر المتفجرة بالبعثة، والتي تعمل في كلا جانبي المنطقة الأمنية المؤقتة، بتدمير ٣٧٥ قطعة ذخيرة غير منفجرة ولغمين مضادين للدبابات وأربعة ألغام مضادة للأفراد.
- ١٨ - وقامت البعثة أيضا بأنشطة للتوعية بمخاطر الألغام في القطاع الغربي والقطاع المركزي، حيث يستفيد من هذه الأنشطة أكثر من ٣٠٠ شخص من مختلف الفئات العمرية. وقامت البعثة أيضا بإحاطات اعتيادية للتوعية بشأن الألغام للمراقبين العسكريين وأفراد وحدات القوة والموظفين المدنيين والعسكريين الجدد.

سادسا - حقوق الإنسان

- ١٩ - ما برحت بعثة الأمم المتحدة ترصد وتستقصي الحوادث المتصلة بالصراع عبر الحدود، بما في ذلك حالات الاختطاف بين البلدين. ولاحظت البعثة أيضا حدوث زيادة في العبور غير المشروع للحدود.
- ٢٠ - ورصدت البعثة أيضا إعادة مواطنين إريتريين وإثيوبيين إلى الوطن تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. وعاد نحو ٦٥٠ إثيوبيا يعيشون في إريتريا عودة طوعية إلى وطنهم عبر جسر ميريب، على حين عاد ١٨ مواطنا إريتريا على نفس المنوال إلى وطنهم الذي كانوا يعيشون فيه. ومن الضروري أن يكفل كلا الطرفين أن تظل عمليات العودة إلى الوطن طوعية وأن تتم بطريقة ملائمة وكريمة.
- ٢١ - وفي غضون ذلك، تتلقى البعثة طلبات متزايدة من أجل تنفيذ مشاريع التعاون الفني وأنشطة التوعية بحقوق الإنسان التي تستهدف أشد الفئات ضعفا في إثيوبيا. وتتلقى البعثة أموالا من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ مشاريع بناء القدرات في إثيوبيا وإريتريا. وتعتزم البعثة أيضا تدشين حلقتي عمل بشأن حقوق الإنسان تعنيان بمعاملة السجناء والمحتجزين، وبالعنف ضد المرأة. ومن المزمع عقد حلقات عمل أيضا بشأن حقوق النازحين واللاجئين، وكذلك تدريب ضباط الشرطة والمدعين العامين.

سابعا - التطورات الإنسانية

- ٢٢ - قام مبعوثي الخاص للشؤون الإنسانية في القرن الأفريقي، كيبيل ماغني بونديفيك، بزيارة إلى إريتريا في الفترة من ١٣ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، حيث التقى بالرئيس أسياس أفورقي، وسائر كبار الموظفين الحكوميين، وفريق الأمم المتحدة القطري،

إضافة إلى ممثلي المجتمع المدني والجهات المانحة. وأتاحت الزيارة للسيد بونديفيك فرصة تقييم الحالة الإنسانية العامة ومتابعة المسائل التي أثرت أثناء زيارته السابقة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

٢٣ - وما برحت الحالة الإنسانية في إريتريا مبعث قلق بالغ مع تواصل ارتفاع معدلات سوء التغذية بين أوساط الفئات الضعيفة الكثيرة، على نحو يتجاوز مستويات حالات الطوارئ في بعض المناطق. وما زال الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية غير كاف، ولا سيما في المناطق الريفية، حيث لا يحصل ما يقارب ٧٠ في المائة من السكان على خدمات الرعاية الصحية ويفتقر زهاء ٤٠ في المائة من السكان إلى مياه الشرب المأمونة. ويظل إنتاج إريتريا من الحبوب دون الاحتياجات الإجمالية المقدرة بـ ٥٠٠ ٠٠٠ إلى ٦٠٠ ٠٠٠ طن، مما يجعل البلد يعتمد إلى حد كبير على الواردات التجارية. ثم إن غياب الحوار والتنسيق الاستراتيجيين بين المنظمات الإنسانية والحكومة قد حال دون إجراء تحليل أشمل بشدة ونطاق الأزمة الإنسانية التي تعيشها البلاد. وعلاوة على ذلك، أدى قرار الحكومة بإدراج أغذية الإغاثة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي في استراتيجيتها الجديدة القائمة على مبدأ المال لقاء العمل إلى مزيد من التوتر في العلاقات مع الجهات المانحة.

٢٤ - ومنذ صدور آخر تقرير مرحلي، وجهت إريتريا الأمر بمغادرة البلاد إلى منطمتين غير حكوميتين دوليتين أخريين، هما لجنة الإغاثة الدولية وصندوق أهل الخير. وأبلغت المنظمات أن ترخيصي التشغيل والعمل الخاصين بمها سيصبحان لاغيين اعتباراً من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. علماً بأن السبب الذي قدم إلى المؤسستين الخيرييتين كليهما هو أن اتفاق السلام لشرقي السودان، الذي وقعه كل من حكومة الوحدة الوطنية للسودان والجهة الشرقية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، جعل عمليات عبور الحدود غير ذات طائل. ونتيجة لهذه المغادرة الأخيرة، هبط العدد الإجمالي للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في إريتريا من ٣٧ منظمة في أوائل عام ٢٠٠٥ إلى ١٠ منظمات في الوقت الراهن. وما زالت المنظمات غير الحكومية المتبقية تواجه مصاعب تشغيلية، بما في ذلك القيود المفروضة على الحصول على تراخيص العمل وإجراء التقييمات إضافة إلى تأخر الحكومة في إقرار البرامج.

٢٥ - وفي غضون ذلك، واصل الشركاء العاملون في المجال الإنساني تلبية الاحتياجات الناجمة عن الفيضانات التي عمت أرجاء إثيوبيا في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. واستجابت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحون والأفراد لنداء عاجل مشترك بين الحكومة والشركاء العاملين في المجال الإنساني يطلب توفير ٢٧,١ مليون

دولار. وفاق التبرعات حتى اليوم مبلغ ١٨,٥ مليون دولار. وشهدت المنطقة الصومالية في إثيوبيا بدورها فيضانات جديدة وغير مسبوقة. وفي إطار التصدي لهذه الكارثة الطبيعية، وفّرت دائرة النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، التابعة لبرنامج الأغذية العالمي طائرتين مروحيتين من أجل توزيع المواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية على السكان الذي يتعذر الوصول إليهم برا. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الحكومة والأمم المتحدة نداء عاجلا مشتركا بشأن الفيضانات تطلبان فيه توفير زهاء ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتلبية متطلبات الإمداد بالسلع غير الغذائية على وجه الاستعجال، إضافة إلى احتياجات إعادة التأهيل المتوسطة الأجل في الأماكن المتضررة من الفيضانات في المنطقة. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجنة وطنية مشتركة للتنسيق، تحت رئاسة وزارة الصحة الاتحادية، من أجل مكافحة الملاريا والأمراض المنقولة بالماء.

٢٦ - وفي هذه الأثناء، واصلت بعثة الأمم المتحدة تيسير العمليات الإنسانية في المنطقة الأمنية المؤقتة، مزودة الوكالات بالمعلومات اللازمة عن الحالة الإنسانية داخل المنطقة العازلة، والتي هي ضرورية لإجراء التقييمات وتلبية احتياجات النازحين الذين أعيد توطينهم. وعلاوة على ذلك، اتسمت أنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها البعثة على نحو مستمر، بما في ذلك التطهير المتواصل للطرق، بأهمية حاسمة في إبقاء الطريق مفتوحا أمام الوكالات الإنسانية للوصول إلى المنطقة الأمنية المؤقتة.

أنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٢٧ - واصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم تدريب توجيهي مكثف إلى جميع الأفراد العسكريين والمدنيين الوافدين، وعقدت دورات توعية لفائدة أفراد الوحدات العسكرية، تشجيعا منها على إحداث تغييرات في السلوك الجماعي. وتقدم البعثة أيضا خدمات المشورة والفحص التطوعيين إلى جميع موظفي البعثة، رغم أن بعض الوحدات يجري نشرها وهي مجهزة بقدرات إسداء المشورة وتوفير الفحص طوعية على نطاق وطني. كما يسّرت البعثة عقد حلقات تدريبية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لفائدة أعضاء جمعيات نسائية وشبابية في المنطقة الشرقية من مدينة أديغرات الحدودية الإثيوبية.

السلوك والانضباط

٢٨ - تشمل الميزانية الحالية لبعثة الأمم المتحدة اعتمادات مرصودة لإنشاء وحدة مكرسة للسلوك والانضباط داخل البعثة. وتجري بالفعل عملية تعيين موظفين أساسيين في هذه

الوحدة على قدم وساق. وفي غضون ذلك، واصل مكتب القوائم بأعمال ممثلي الخاص الاضطلاع بمسؤولية الرقابة على قضايا السلوك والانضباط، بالتعاون الوثيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وجرى التحقيق في قضيتي سوء سلوك خطير أُبلغ عن وقوعهما أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المتوقع ظهور نتائج التحقيق وتوصياته عما قريب.

ثامنا - الإعلام

٢٩ - أدت التطورات الأخيرة التي شهدتها منطقة البعثة إلى تزايد الطلب المحلي على المعلومات المتعلقة بعمل بعثة الأمم المتحدة على وجه العموم، وبعملية السلام، على وجه الخصوص. ومن أجل كفاءة النشر الدقيق للمعلومات على عامة الجمهور، كثفت البعثة من نشر المعلومات باللغات المحلية الرئيسية، من قبيل الأمهرية والتغرانية. وواصلت مراكز التوعية الثلاثة التابعة للبعثة والواقعة في أديس أبابا، وأديغرات، وميكيل، القيام بدورها كمصدر رئيسي لتقديم المعلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها البعثة والأمم المتحدة على وجه العموم.

٣٠ - وفي الوقت نفسه، توقفت إذاعة إريتريا عن بث البرنامج الإذاعي الأسبوعي للبعثة بسبب عطب أصاب شبكته الإرسالية. وتحسينا للوضع، اتصلت البعثة بكل من إذاعة إثيوبيا والسلطات الإريترية في محاولة منها لكفاءة فترة بث البرنامج عبر قناتهما الوطنية المذاعة على موجات التضمين الترددي المتوسطة (FM). وفي هذه الأثناء، تواصلت بث البرنامج في أرجاء القرن الأفريقي على الموجات القصيرة بواسطة الإرسال عبر الساتل.

تاسعا - الجوانب المالية

٣١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧١٠ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا إلى غاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وخفضت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦١/٢٤٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الاعتماد البالغ ٢٠٠ ٦٧٩ ١٧٤ دولار المأذون به سابقا للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ليصبح ١٠٠ ٣٨٥ ١٣٧ دولار. وعليه، جرى تعديل المبلغ الإجمالي المرصود للحساب الخاص للبعثة لتلك الفترة ليصبح ١٤٤ ٩٤٣ ٧٠٠ دولار (المبلغ الإجمالي). بما يشمل مبلغ ١٠٠ ٢٤٣ ٦ دولار لحساب دعم عمليات حفظ السلام ومبلغ ٥٠٠ ٣١٥ ١ دولار لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات. وجرى تقسيم مبلغ ٩٠٠ ١١٨ ٩١ دولار من أصل ذلك المبلغ على الدول الأعضاء للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٣٢ - وقررت الجمعية العامة أيضا، بموجب القرار ذاته، تقسيم مبلغ ٨٠٠ ٨٢٤ ٥٣ دولار على الدول الأعضاء للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وفق معدل شهري قدره ٨٠٠ ٩٧٠ ٨ دولار، رهنا باتخاذ مجلس الأمن قرار تمديد ولاية البعثة. وإذا قرر المجلس تمديد ولاية البعثة لما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، فسوف تكون كلفة الإنفاق على البعثة إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مقصورة على المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٦٤,٨ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ٢,٢ بليون دولار.

عاشرا - ملاحظات

٣٣ - ما زالت حالة الجمود الخطيرة التي أصابت عملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا مصدر قلق عميق جدا. فعلاوة على القلاقل التي ما فتئت تعصف بالحالة العامة، ظلت الأمور تزداد سوءا على مدار الشهر الماضي، ولم يبد أي من الطرفين ما يشير إلى استعداده لاتخاذ الخطوات اللازمة في سبيل الخروج من المأزق الراهن. وصارت إمكانية زيادة تدهور هذه الحالة بل وحتى تسببها في تجدد أعمال القتال أمرا حقيقيا، ولا سيما إذا ما سمح باستمرار هذا الوضع إلى ما لا نهاية. وتشكل حالة الجمود الراهنة مصدرا خطيرا لانعدام الاستقرار بالنسبة للبلدين، بالإضافة إلى المنطقة الأوسع، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان التطورات التي شهدتها الصومال مؤخرا.

٣٤ - ويظل رفض إثيوبيا أن تنفذ - على نحو تام ودون شروط مسبقة - القرار النهائي والمُلزم الذي اتخذته لجنة الحدود، هو السبب الرئيسي وراء استمرار حالة الجمود. وعليه، فإنني أحث بقوة حكومة إثيوبيا على الامتنال لمطلب مجلس الأمن الذي ينص عليه القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥) ويعيد تأكيده القرار ١٧١٠ (٢٠٠٦). وما برح التنفيذ التام لهذا القرار عنصرا أساسيا للمضي قدما بعملية ترسيم الحدود وإنجاز عملية السلام.

٣٥ - وأدى الوجود المستمر والمتنامي للقوات الإريتيرية وعتادها العسكري الثقيل داخل المنطقة الأمنية المؤقتة إلى تقارب مواقع مُرابطة القوات المسلحة للبلدين بشكل مباشر، مما زاد من حدة التوتر بصورة خطيرة في عدة أجزاء بالمنطقة الحدودية. ويمثل هذا الوضع تحديا خطيرا لاتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ولا سيما لسلامة المنطقة الأمنية المؤقتة. لذا، فإنني أحث بقوة حكومة إريتريا على سحب قواتها وعتادها العسكري من المنطقة الأمنية المؤقتة.

٣٦ - وكما سبق أن أشار سلفي وكذلك مجلس الأمن وفرادى الدول الأعضاء في العديد من المناسبات السابقة، فإن القيود العديدة التي تفرضها إريتريا على عمليات بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا إنما تأتي بنتائج عكسية ولا يمكن تبريرها. وأود أن أذكر القيادة الإريتيرية بأن البعثة قد أنشئت، وتظل منتشرة، بناء على دعوة من الحكومتين. وعليه، أهيب بإريتريا أن ترفع جميع القيود، امتثالا لقراري مجلس الأمن ١٦٤٠ (٢٠٠٥) و ١٧١٠ (٢٠٠٦).

٣٧ - وقد منح بيان لجنة الحدود المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الطرفين مهلة اثني عشر شهرا إضافية للمضي قدما نحو وضع علامات الحدود، ومن ثمّ إنهاء عملية ترسيم الحدود التي طال انتظارها. ويجدوني خالص الأمل أن يغتنم كلا الطرفين، ولا سيما إثيوبيا، هذه الفرصة للمضي قدما بعملية الترسيم وفقا لقرارات لجنة الحدود. وإن الأمم المتحدة، وأنا شخصيا، نقف على أهبة الاستعداد لمزيد المساعدة لهما في سبيل تنفيذ نص وروح اتفاقي الجزائر تنفيذا تاما في أقرب فرصة ممكنة.

٣٨ - ومن الواضح أنه على الرغم مما تكتسبه إقامة حدود معترف بها دوليا من أهمية أساسية، فإن ذلك ليس كافيا لإحلال السلام والمصالحة المستدامين بين إثيوبيا وإريتريا. فالحكومتان في حاجة إلى اتخاذ قرار سياسي بطيّ صفحة التراع إلى الأبد، لما فيه مصلحة شعبيهما، والمضي قدما في عدد من المجالات الأخرى التي من شأنها أن تساعد على تطبيع العلاقات. وفي هذا الصدد، فإنني أشجع المجتمع الدولي، ولا سيما فرادى الدول الأعضاء التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الحكومتين، على مساعدتهما على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قرارات لجنة الحدود، وإقامة حوار، واستعادة علاقات حسن الجوار بما يتيح للبلدين أن يركزا كل طاقتهما على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي غضون ذلك، وفي ضوء استمرار مساهمة عملية حفظ السلام في الحفاظ على وقف إطلاق النار والاستقرار العام في المنطقة، فإنني أوصي مجلس الأمن، بأن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لفترة أخرى مدتها ٦ أشهر، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير الخصاص المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا:

المساهمات العسكرية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

البلد	المراقبون العسكريون	القوات	الموظفون	الاجموع	عناصر الدعم الوطنية
الاتحاد الروسي	٣			٣	
الأردن	٨	٨٢٧	١٢	٨٤٧	
إسبانيا	٣			٣	
ألمانيا	٢			٢	
أوروغواي	٥	٣٣	٣	٤١	
أوكرانيا	٥			٥	
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣			٣	
باراغواي	٤			٤	
باكستان	٥			٥	
البرازيل	٥			٥	
بلغاريا	٥			٥	
بنغلادش	٩		٦	١٥	
البوسنة والهرسك	٨			٨	
بولندا	٦			٦	
بوليفيا	٥			٥	
بيرو	٣			٣	
تونس	٣		٣	٦	
الجزائر	٨			٨	
الجمهورية التشيكية	٢			٢	
جمهورية ترانينا المتحدة	٨		٢	١٠	
جنوب أفريقيا	٥			٥	
الدانمرك	٤			٤	
رومانيا	٥			٥	
زامبيا	١٠		٣	١٣	
السويد	٣			٣	
سويسرا	٢			٢	
الصين	٧			٧	

عناصر الدعم الوطنية	الموظفون	القوات	المراقبون العسكريون	البلد
٤	١		٣	غامبيا
١٤	٢		١٢	غانا
٢			٢	غواتيمالا
١			١	فرنسا
٥			٥	فنلندا
٤			٤	قيرغيزستان
٤			٤	كرواتيا
١٨٨	٤	١٧٤	١٠	كينيا
١٠	٣		٧	ماليزيا
٥			٥	منغوليا
٧	٣		٤	ناميبيا
٤			٤	النرويج
٢			٢	النمسا
٥			٥	نيبال
٩	٢		٧	نيجيريا
٩٩٠	١٢	٩٧٠	٨	الهند
٢			٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٣			٣	اليونان
٢ ٢٨٥	٥٦	٢ ٠٠٤	٢٢٥	المجموع

لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا

التقرير الثاني والعشرون عن عمل اللجنة

١ - هذا هو التقرير الثاني والعشرون للجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا (لجنة الحدود)، وهو يغطي الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. علماً بأن التقرير السابق شمل الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٢ - وكان مجلس الأمن قد اتخذ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ القرار ١٧١٠ (٢٠٠٦) الذي دعا فيه:

- إريتريا إلى أن تعدل عن القيود التي فرضتها على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (البعثة)؛
- إثيوبيا إلى أن تقبل "تماماً ودون تأخير القرار النهائي الملزم الصادر عن لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وأن تتخذ خطوات ملموسة فوراً، دون شروط مسبقة، لتمكين اللجنة من ترسيم الحدود بالكامل وعلى وجه السرعة"؛
- الطرفين إلى التعاون الكامل مع لجنة الحدود، مؤكداً أن الطرفين "يتحملان المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاقي الجزائر"؛
- الطرفين إلى أن "ينفذاً بالكامل دون مزيد من التأخير أو أي شروط مسبقة قرار لجنة الحدود وأن يتخذا خطوات ملموسة لاستئناف عملية الترسيم"؛
- الطرفين إلى توفير ما يلزم من المساعدة للبعثة في أداء مهامها، بما في ذلك مساعدة لجنة الحدود.

٣ - وإذ أحاطت لجنة الحدود علماً بهذا القرار، وجهت رسالة إلى الطرفين في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، تطلب منهما إبلاغها "بالإجراءات التي يعتزم كل منهما اتخاذها من أجل الامتثال لطلبات المجلس المحددة". وحتى تاريخه، لم يرد أي من الطرفين على هذا الطلب، إلا أن اللجنة تلقت رسالة من إريتريا بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تكرر فيه أن "سبيل المضي قدماً يكمن في قبول إثيوبيا الكامل والقاطع لقرار اللجنة، وفي التنفيذ السريع للقرار استناداً إلى اتفاق الجزائر وتوجيهات ترسيم الحدود الصادرة عن اللجنة في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢".

٤ - كما أحاطت اللجنة علما بـ "البيان الصحفي عن إثيوبيا - إريتريا" الذي ألقاه رئيس مجلس الأمن في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ولا سيما الإعراب عن "التزام المجلس الراسخ بعملية السلام، بما في ذلك التنفيذ الكامل والسريع لاتفاقي الجزائر، وتنفيذ قرار لجنة الحدود النهائي والملزم".

٥ - وأشارت اللجنة، في الفقرة ٩ من تقريرها الحادي والعشرين، إلى أنها حددت موعدا لاجتماع آخر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ "لفحص ما سيكون عليه الوضع عندئذ، ولتبحث، على وجه الخصوص، أفضل السبل التي يمكن للجنة أن تمضي بها قدما في عملية ترسيم الحدود في ظل الظروف السائدة".

٦ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أرسلت اللجنة إلى الطرفين دعوة لحضور اجتماع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في هيئة التحكيم الدائمة في لاهاي "للنظر في الإجراءات الأخرى التي ستتبع فيما يتعلق بترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا". وقوبلت الدعوة بالرفض من الجانبين: من إثيوبيا، في رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ ومن إريتريا في رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وطرحت إثيوبيا في رسالتها عددا من أوجه النقد للجنة، وهو ما شعرت اللجنة بضرورة الرد عليه. وبناء على ذلك، أرسلت اللجنة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ردا مفصلا طلبت إلى الأمين العام للأمم المتحدة نشره باعتباره من وثائق مجلس الأمن ليحظى بنفس التعميم الذي حظيت به الرسالة الإثيوبية. وحيث إنه لم يظهر بعد، أرفقت نسخة منه بهذه الوثيقة (انظر الضميمة).

٧ - ورغم غياب الطرفين، اجتمعت اللجنة في هيئة التحكيم الدائمة في لاهاي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ من أجل النظر في أفضل السبل لدفع عملية ترسيم الحدود قدما. وفي هذا الاجتماع، تلقت اللجنة آراء عدد من الشهود في اتفاق الجزائر.

٨ - وبعد الاجتماع، أصدرت اللجنة "بيانا" مؤرخا ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أوضحت فيه نهجها في ترسيم الحدود في ضوء ما وضعه الطرفان من عوائق أمامها. وحددت اللجنة "مواقع نقاط وضع علامات الحدود باعتبارها دليلا ماديا للحدود على الأرض"^(١). عن طريق إحدائيات دقيقة حُددت بمساعدة تصوير جوي عالي التحليل وتقنيات حديثة في معالجة الصور ووضع نماذج التضاريس في القطاعين المركزي والغربي، والتقييم الميداني في القطاع الشرقي. وحُددت علامات هذه المواقع على خرائط بمقياس ١ : ٢٥ ٠٠٠، أُعدت في إدارة رسم الخرائط بالأمم المتحدة.

(أ) بيان لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، الفقرة ٢٠. يمكن الاطلاع على البيان في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.pca-cpa.org.

٩ - وفي الفقرة ٢٢ من بيان اللجنة، قالت:

”وحيث إن من الواضح أن اللجنة لا يمكنها البقاء لأجل غير مسمى، فإنها تقترح أن يقوم الطرفان على مدى الأشهر الاثني عشر القادمة، التي تنتهي بنهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بالنظر في موقفيهما والسعي إلى التوصل لاتفاق بشأن وضع علامات الحدود. وإن لم يتم الطرفان بحلول نهاية تلك الفترة بالتوصل بنفسيهما إلى الاتفاق اللازم والمضي في تنفيذه بصورة ملحوظة، أو لم يطلبها من اللجنة أن تستأنف نشاطها ويمكنها من ذلك، فإن اللجنة تقرر بموجب هذا البيان أن الحدود ستعتبر تلقائياً أنها رسمت بنقاط الحدود المذكورة في مرفق هذا البيان وأنه يمكن آنذاك اعتبار أن ولاية اللجنة قد تمت. ولكن حتى ذلك الحين، يجب التأكيد على أن اللجنة لا تزال قائمة وأن ولايتها بترسيم الحدود لم تنفذ. وإلى أن يتم ترسيم الحدود بصورة نهائية، يظل قرار تعيين الحدود المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الوصف القانوني الصحيح الوحيد للحدود“.

١٠ - وفي الفقرة ٢٨ من بيان اللجنة، أضافت أنه ”على مدى الأشهر الاثني عشر القادمة، ستظل اللجنة مستعدة لتقديم مساعدتها في وضع علامات الحدود في حال قيام الطرفين بشكل مشترك بطلب ذلك، وتقديم ضمانات بإبداء التعاون وتوفير الأمن“.

١١ - ولم يُرد أي من الطرفين على البيان حتى الآن. وحتى يطلب الطرفان من اللجنة تقديم المساعدة، ستغلق اللجنة مكتبها الميداني في أديس أبابا، وستقلص من أنشطتها في قسم رسم الخرائط بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٢ - وأخيراً، تعرب اللجنة عن أسفها لعدم قيام إثيوبيا، رغم تذكيرها مرارا منذ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦، بسداد الاشتراك المستحق عليها حالياً في أعمال اللجنة، حسيماً تنص عليه المادة ٤ (١٧) من اتفاق الجزائر. ولذلك اضطرت اللجنة إلى طلب الحصول على أموال من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإثيوبيا وإريتريا من أجل الوفاء بالتزاماتها.

(توقيع) السير إليهو لاوترباخت

رئيس لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى وزير خارجية إثيوبيا من رئيس اللجنة

ملحق للفقرة ٦ من التقرير الثاني والعشرين للجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا

تلقيت رسالتكم الموجهة إليّ والمؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقرأتها بعناية. ورغم أنه من غير المعتاد قيام المحاكم الدولية بالرد على انتقادات موجهة من طرف مستاء، فمن غير الممكن أن تترك اللجنة ملاحظاتكم من دون رد عليها - ولا سيما أنكم أعطيتم بالفعل قدرا كبيرا من الدعاية لرسالتكم وطلبتكم تعميمها باعتبارها من وثائق مجلس الأمن. ولا أقدم ردا مفصلا بشكل كامل لأن تصور اللجنة للحقائق يرد في البيان الذي تصدره اليوم، والذي أرفقت نسخة منه. ورغم ذلك، ومع كامل الاحترام، يتعين علي إخباركم أن رسالتكم، بقدر ما توهم بأنها تبدي الحقائق، فإن ما تورده منها هو للأسف غير صحيح أو انتقائي للغاية في قدر كبير من تفاصيله.

وبداية، وكمثال ملحوظ على الانتقاء المضلل، أشير إلى الأسلوب الذي اتبعتموه قرب ختام رسالتكم، إذ تشيرون إلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. فقد اقتبستم البيان بكامله باستثناء الفقرة الختامية البالغة الأهمية والتي تتعلق بسلوك إثيوبيا. ونصها كما يلي: "يدعو أعضاء مجلس الأمن إثيوبيا إلى تنفيذ قرار لجنة الحدود تنفيذا كاملا". ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يدعو فيها مجلس الأمن إثيوبيا إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بقرار ترسيم الحدود. كما لم يكن عدم استجابة إثيوبيا لهذه الدعوة هو المرة الأولى التي تتجاهل فيها دعوة مجلس الأمن. وإنه لمدعاة للأسف أن تواصل إثيوبيا بإصرار اتخاذ موقف عدم الامتثال لالتزاماتها تجاه اللجنة.

ولقد طرحتم مرة أخرى زعم إثيوبيا بأن العملية التي تقوم بها اللجنة "لا تتطابق والممارسة الدولية المتبعة ولا تسمح بالمراعاة الكافية للمفارقات بين الخطوط المبينة في قرار تعيين الحدود الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ والأمور غير الممكنة عمليا في هذا الصدد من جهة، والحقائق على أرض الواقع من جهة ثانية". (وقد صدر القرار في الواقع قبل سنة من التاريخ الذي أشرتم إليه). وفندت اللجنة هذا الزعم بالتفصيل في ملاحظاتها المؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣، حيث أوضحت اللجنة أن اتفاق الجزائر لا يمكنها من تغيير خط التعيين الذي حددته استنادا إلى الأدلة المعروضة عليها. وبالفعل، يحظر على اللجنة صراحة القيام بذلك وفقا للبند الوارد في اتفاق الجزائر الذي ينص على أنه "لا تكون للجنة سلطة اتخاذ قرارات حسب مقتضى الإنصاف والحسن" (المادة ٤ (٢)). ويعني حظر اللجوء إلى

التصرف حسب مقتضى الإنصاف والحسنى أنه يجب على اللجنة تنفيذ ما تعتبره الموقف القانوني البحث وفقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها بوضوح من قبل الطرفين.

وشكوتكم من سلوك إريتريا، بقولكم إنها ”رفضت الاستجابة لما تطلبه اللجنة ويطلب به مجلس الأمن“ وأنكم لا تعتقدون ”أن استرضاء إريتريا هو الحل المناسب“ في ظل هذه الظروف. إن الإيحاء بأن اللجنة تسترضي إريتريا هو إيحاء لا أساس له. ولا يمكن لهذا الإيحاء، رغم عدم استناده إلى أي أساس، أن يحجب حقيقة نقض إثيوبيا نفسها التزاماتها بموجب اتفاق الجزائر في العديد من الجوانب الهامة. ويكفي في هذا المقام ذكر جانب خطير منها، وهو استمرار إثيوبيا في عدم الامتثال لأمر اللجنة المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي يطالب إثيوبيا بأن تقوم على الفور باتخاذ الترتيبات اللازمة لعودة الأشخاص الموجودين في ديمبي منغول إلى الأراضي الإثيوبية، الذين تم نقلهم من إثيوبيا وفقا لبرنامج إثيوبي لإعادة التوطين منذ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وأن تقدم إلى اللجنة تقريرا عن تنفيذ هذا الأمر بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ولم تقم إثيوبيا بتقديم تقرير إلى اللجنة. ويرد سرد أكثر تفصيلا عن عدم تعاون إثيوبيا ونقضها التزاماتها في بيان اللجنة الصادر اليوم.

وذكرتم أنه ”من المستحيل تفهم أو قبول عزم اللجنة إصدار قرار بترسيم الحدود، بغض النظر عن فهم طرفي اتفاقي الجزائر والشهود عليهما فهما واضحا تعذر الترسيم النهائي للحدود ما لم تنفذ عملية قائمة على التعاون بغية فهم المفارقات والأمور غير الممكنة عمليا ومعالجتها“. والحق أن من المهم وجود ”عملية تعاونية“، إذا كان من الممكن تحقيقها. وما لم تذكره أن إثيوبيا، بسلوكها في العديد من المناسبات، قد أعاقت مرارا موظفي اللجنة الميدانيين ومنعتهم من إجراء التحقيقات اللازمة في الميدان، وجعلت من المستحيل قيام ”عملية تعاونية“. وسبقت تصرفات إثيوبيا في هذا الخصوص تصرفات قامت بها إريتريا مؤخرا وأفضت إلى حالة الجمود الراهنة، وهو ما يعزى إلى حد بعيد إلى عدم تمكين البعثة من تقديم المساعدة اللازمة لموظفي اللجنة الميدانيين.

إن اللجنة لا تعارض التأكيد بأن نهجها في عملية الترسيم عن طريق تحديد إحداثيات تشير إلى النقاط الحدودية بدقة لم يكن جزءا من خططها الأصلية. فقد كانت خططها هي الذهاب إلى الميدان والقيام، بالتشاور والتعاون مع ضباط الاتصال الميدانيين التابعين للطرفين، بتحديد مواقع وضع العلامات الحدودية. وعلى الرغم من المبادرات المتكررة من جانب اللجنة، التي تدعمها طلبات مجلس الأمن بتعاون الطرفين، فإن إثيوبيا، من جانبها، قد جعلت من اتباع هذا النهج أمرا مستحيلا. ولا يمكن أن تترك اللجنة معلقة كهيئة مكلفة بمهمة تمنعها نفس الأطراف التي أنشأتها من أدائها.

ومن بين العناصر الواردة في شكاوى إثيوبيا أن إريتريا ضالعة في وضع نفس العوائق. إن عدم تعاون إريتريا مع اللجنة لم ينشأ، في واقع الأمر، إلا بعد إصرار إثيوبيا على تغيير الحدود بما يتفق وما تسميه إثيوبيا ”المفارقات والأمور غير الممكنة عمليا“، على الرغم من البيانات الواضحة الصادرة عن اللجنة بأن ذلك لا يمكن عمله. وعندما طُلب إلى إثيوبيا تأكيد مواصلة قبولها لقرار تعيين الحدود، قامت مرارا بتعديل موقفها بإعراهما عن رغبتها في إجراء مفاوضات فيما يتعلق بهذه ”المفارقات والأمور غير الممكنة عمليا“. وكان إصرار إريتريا على التقيد الصارم بأحكام قرار تعيين الحدود موقفا يحق لها اتخاذه وفقا لاتفاق الجزائر.

وركزت بشدة على ”ضرورة الحوار وتلقي الدعم من هيئات محايدة لمساعدة الطرفين على إحراز تقدم في عملية ترسيم الحدود وتطبيع العلاقات بينهما“. إن ”تطبيع العلاقات“ هو هدف مرغوب بالطبع، ولكنه مسألة لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة، التي تنحصر في تعيين الحدود وترسيمها. ويقتصر نطاق ”الحوار“ على ما يلزم القيام به فيما بين اللجنة والطرفين من أجل دفع عملية الترسيم الفعلية على الأرض. ولا مجال في إطار اتفاق الجزائر لإدخال ”هيئات محايدة“ في عملية الترسيم.

وسألت ”لماذا إذن قررت اللجنة فجأة وبدون سابق إشعار التخلي عن عملية ترسيم الحدود المنصوص عليها في قواعدها وتعليماتها وقراراتها؟“ والإجابة هي أن اللجنة لم تكن قادرة على إحراز تقدم بسبب ما وضعته إثيوبيا من عراقيل، في بادئ الأمر، ومؤخرا بسبب اتباع إريتريا لمسار مماثل. فالأمور لا يمكن تركها في هذه الحالة من اللبس، ولا بد من عمل شيء. وسترون من بيان اللجنة الصادر اليوم والمرفق بهذه الرسالة أن اللجنة لم تتخل عن فكرة وضع العلامات. وتقوم اللجنة في هذا البيان مرة أخرى بإتاحة فرصة للطرفين للتعاون في عملية وضع العلامات. ولن تلجأ اللجنة إلى ترسيم الحدود بواسطة الإحداثيات فقط من أجل تحديد مواقع نقاط الحدود إلا في حال عدم إحراز تقدم حقيقي خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.

وشكوتكم من ”تعامل“ اللجنة مع مجلس الأمن. وذلك تجاهل لكون اللجنة ”تعامل“ مع المجلس منذ إنشائها بسبب ما تقدمه من تقارير فصلية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، التي يرفقها بعد ذلك بتقريره المقدمة إلى المجلس، والتي تشكل الأساس للعديد من المرجعيات المتعلقة بالحالة والطلبات التي وجهها المجلس إلى الطرفين. وفضلا عن ذلك، كرر المجلس الإعراب عن قلقه فيما يتعلق بعملية ترسيم الحدود من خلال اتخاذه لعدد من القرارات التي تدعو إثيوبيا، ومؤخرا إريتريا أيضا، إلى الامتثال لأحكام اتفاق الجزائر.

إن رسالتكم تسعى إلى إلقاء اللوم على اللجنة لعدم التزام إثيوبيا بالتزاماتها بموجب اتفاق الجزائر. وهذا اللوم ليس في محله مطلقا. ويبدو أن حقيقة الأمر تكمن في عدم رضا

إثيوبيا عن مضمون قرار تعيين الحدود الصادر عن اللجنة، وسعيها، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، إلى إيجاد سبل لتغييره. وليس ذلك بالنهج الذي فوضت اللجنة باتخاذها، ولا النهج الذي يمكن للجنة أن تتكيف معه.

ويؤسفني أن الأمر قد استلزم مخاطبتكم بهذه العبارات الصريحة، فرسالتكم - وما أعطيتموها من دعاية - لم يترك لي خيارا آخر. فمن غير المقبول أن تتعرض محكمة دولية إلى هذا النوع من النقد الذي وجهتموه، من دون الرد عليه بالتفصيل اللازم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

(توقيع) السير، إليهو لاوترباخت

رئيس لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا